

## تأثير درجة الالتزام بالملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين.

## "دراسة حالة الشركة المتحدة للتأمين في سورية"

د. حسن حزوري \*\*\*

د. نور الحميدي \*\*

بانا قطماوي \*

(الإيداع: 26 كانون الثاني 2021، القبول: 23 حزيران 2021)

## الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير درجة الالتزام بالملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين في الشركة المتحدة للتأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركة خلال الفترة 2008-2019، واستخدامت تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار مدى تأثير درجة الالتزام بالملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين. ودراسة مؤشرات الملاءة المالية الثلاثة وفقاً لنظام هامش الملاءة في شركات التأمين السورية الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين بالقرار رقم /210/ لعام 2008، حيث حدد القرار ضرورة تطبيق هذه المؤشرات في السنوات الأربع الأولى من عمل الشركة فقط. وتمت دراسة القيم الملزمة فقط واستبعاد القيم غير الملزمة لمؤشرات الملاءة المالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثراً إيجابياً لدرجات الالتزام بالمؤشر الأول والثاني للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين، وجود أثر سلبي لدرجات الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين. توصي الدراسة بضرورة خفض المؤشر الأول والثاني للملاءة المالية عند ارتفاع أخطار إعادة التأمين. وزيادة المخصصات الفنية لمواجهة أخطار إعادة التأمين.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، معدل الإعادة، أخطار إعادة التأمين، شركات التأمين.

\* طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم علوم مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

\*\*أستاذ مساعد في قسم الإحصاء ونظم المعلومات، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

\*\*\* الأستاذ في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب.

## The effect of the degree of solvency commitment on the size of reinsurance risks.

### "A case study of the United Insurance Company in Syria"

Bana Kattmawi\*

Dr. Nour Al-Hamidi\*\*

Dr. Hassan Hazoury\*\*\*

(Received: 26 2021, Accepted: 23 June 2021)

#### Abstract:

The study aims to find out the effect of the degree of adherence to solvency on the size of reinsurance risks in the United Insurance Company listed on the Damascus Stock Exchange. The degree of commitment to solvency in the size of reinsurance risks. And studying the three financial solvency indicators according to the solvency margin system in the Syrian insurance companies issued by the Insurance Supervision Authority Resolution No. 210 of 2008, where the decision specified the necessity of applying these indicators in the first four years of the company's operation only. Only committed values were studied and non-obligated values of solvency indicators were excluded. The study found a positive impact of the degrees of compliance with the first and second indicators of financial solvency on the size of reinsurance risks, and the presence of a negative impact of the degrees of compliance with the third indicator of financial solvency on the size of reinsurance risks. The study recommends that the first and second indicators of financial solvency should be reduced when reinsurance risks increase. And increase the technical allocations to meet the risks of reinsurance.

**Key words:** Financial Solvency, Return Rate, Reinsurance Risk, Insurance Companies

---

\* PhD student, Banking and Financial Sciences, Faculty of Economics, University of Aleppo.

\*\*Department of Statistics and Information, Faculty of Economics, University of Aleppo.

\*\*\*Department of Banking and Financial Sciences, Faculty of Economics, University of Aleppo.

**مقدمة:**

تؤدي هيئات الإشراف على التأمين دوراً كبيراً في حماية شركات التأمين وحماية حقوق المؤمن لهم، وذلك من خلال تأمين إدارة سليمة من الناحية المالية لهذه الشركات. وتتحقق هذه الإدارة من خلال وضع قواعد فعالة للتقييم السليم للالتزامات التأمين. وتتطلب هذه القواعد توفر الملاءة المالية لدى شركات التأمين كي تكون قادرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق من خلال موجوداتها دون تعثر أو إفلاس. وقد أصدرت الهيئة السورية للإشراف على التأمين القرار رقم 210/ لعام 2008 المتعلق بنظام هامش الملاءة في شركات التأمين السورية حددت فيه ثلاثة مؤشرات للالتزام بالملاءة المالية تطالب شركات التأمين السورية بتطبيقها خلال السنوات الأربعة الأولى من عمل الشركة. المؤشر الأول الذي يمثل بمدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر، المؤشر الثاني الذي يتمثل بمدى اعتماد الشركة على إعادة التأمين، المؤشر الثالث الذي يتمثل بمدى توفر سيولة كافية بالنسبة لمخصصاتها الفنية.

تغير خلال السنوات الماضية هيكل السوق السورية للتأمين، بعد أن كانت هذه السوق مقتصرة على مؤسسة حكومية وحيدة هي المؤسسة العامة السورية للتأمين، وفتحت مجال المنافسة أمام شركات التأمين الخاصة لممارسة دورها في تفعيل وتنشيط القطاع التأميني، حيث تضاعفت أقساط التأمين التي حققتها السوق السورية منذ العام 2008 وحتى العام 2010، أما في فترة الحرب على سورية فقد واجهت سوق التأمين السورية عدة تحديات كان أبرزها انسحاب العديد من معيدي التأمين الأوروبيين من هذه السوق نتيجة ضغط العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، ونتيجة لذلك بدأت أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في كافة فروع التأمين بالانخفاض (التقرير السنوي لقطاع التأمين السوري لعام 2015)، تتعرض بشكل عام إن شركات التأمين إلى العديد من الأخطار خاصة في أوقات الأزمات، مما يستدعي نتيجة لذلك ضرورة دراسة وتحليل أخطار إعادة التأمين، بالاعتماد على مؤشر نسبة الإعادة، إضافة للحاجة إلى الحفاظ على سلامة المركز المالي لشركات التأمين خاصة في ظروف الحرب التي تمر بها سورية، لذا كان لا بد من مراجعة قرار نظام هامش الملاءة المالية الصادر عن الهيئة، والتركيز على مؤشرات الملاءة المالية التي طالبت بها الهيئة شركات التأمين بتطبيقها لمعرفة إن كان هناك تأثير لدرجات الالتزام بالملاءة المالية في أخطار إعادة التأمين.

**1. مشكلة البحث:**

تتركز مشكلة البحث في بيان تأثير درجة الالتزام بالملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين في الشركة المتحدة للتأمين، ويمكن صياغة مشكلة البحث عن طريق السؤال الرئيسي الآتي:

- ما تأثير درجة الالتزام بمؤشرات الملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين؟  
ويفرغ منه التساؤلات الآتية:

- ما تأثير درجة الالتزام بالمؤشر الأول للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين؟
- ما تأثير درجة الالتزام بالمؤشر الثاني للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين؟
- ما تأثير درجة الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين؟

**2. أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث كونه محاولة جادة تسهم في التعرف على أهم مؤشرات الملاءة المالية، وإسهامها في تحديد وتبيان أثرها كمتغيرات مستقلة في حجم أخطار إعادة التأمين كمتغير تابع، حيث يتم التوصل في النهاية إلى مجموعة نتائج تساعد في إعطاء صورة واضحة عن أهم تلك المؤشرات وتأثيرها في حجم الخطر المذكور، وتقديم بعض المقترحات للإدارة في شركات التأمين ليتسنى لها رسم سياسات تأمينية ناجحة.

**3. أهداف البحث:**

يتلخص هدف البحث بما يلي:

- دراسة تأثير درجة الالتزام بالملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين، ويتفرع منه الأهداف التالية:
- دراسة تأثير درجة الالتزام بالمؤشر الأول للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين.
- دراسة تأثير درجة الالتزام بالمؤشر الثاني للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين
- دراسة تأثير درجة الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين

**4. فرضيات البحث:**

يمكن صياغة فرضيات البحث كما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجات الالتزام بالملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين.  
ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجات الالتزام بالمؤشر الأول للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجات الالتزام بالمؤشر الثاني للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجات الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية في حجم أخطار إعادة التأمين.

**منهجية البحث:**

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة واختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على البيانات المالية والنشرات والتقارير المالية السنوية والإحصائية الخاصة بالشركة المتحدة للتأمين خلال الفترة 2008-2019 ومن ثم تحليلها باستخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد للوصول إلى النتائج بالاعتماد على برنامج SPSS إصدار 25.

**6. حدود البحث:**

- الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة من عام 2008 حتى عام 2019.
- الحدود المكانية: تم تطبيق البحث على الشركة المتحدة للتأمين، كونها أول شركة تأمين تم إدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية.

**7. الدراسات السابقة:**

(1) دراسة (قندوز والسهلاوي، 2015)، بحث في مجلة العلوم الاقتصادية، بعنوان: هامش الملاءة المالية في

شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية.

هدفت الدراسة إلى قياس هامش الملاءة بشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية وفق قواعد ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. حيث يشمل قطاع التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية أكثر من 30 شركة، وقد تم اختيار عينة مكونة من 6/ شركات، نصفها شركات تأمين تعاوني فقط، والنصف الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين تعاوني، وتوصلت الدراسة إلى تفوق شركة ميدغلف -وهي من أكبر شركات التأمين في المملكة - على بقية الشركات سواء في وفائها بمتطلبات هامش ملاءة الأقساط أو في هامش ملاءة المطالبات. بينما تراوح أداء بقية الشركات الخمسة بين الجيدة والمتوسطة، ويبقى على كل شركة منها القيام بالإجراءات التصحيحية وفق ما تقتضيه متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

2) دراسة (علاء وهدي، 2012)، بحث في مجلة المؤمن، بعنوان: قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية (دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية).

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى التزام وتطبيق شركة التأمين الوطنية لمعايير الأداء الموضوعية وقياس معايير الملاءة المالية ومعرفة كفاءة استخدام وإدارة الموارد ومدى فعالية الشركة. وأظهرت النتائج أن قياس الملاءة المالية في شركة التأمين الوطنية كانت جيدة وتشير نسبة هامش الملاءة المالية في شركة التأمين الوطنية إلى أن الشركة تتمتع بنسبة ملاءة مقبولة. واقترحت الباحثة ضرورة قياس الملاءة المالية والعوامل المؤثرة فيها بصورة مستمرة اعتماداً على أساس النسب المعيارية لأنها تمثل مستهدفات يتم عن طريقها الحكم على الوضع المالي للشركة.

3) دراسة (Fazzolori، 2009)، مقالة بعنوان Insurance Company Solvency- Current Monitoring Measures and Proposals for Change الملاءة المالية لشركة التأمين - مقياس المراقبة الحالية واقتراحات للتغيير.

تطرق هذا البحث إلى أهمية مهمة تنظيم ومراقبة الملاءة المالية وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، فقد سنّ اتحاد مراقبي التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية NAIC القوانين والتعليمات والنماذج لتطبيق أنظمة الإنذار المبكر على شركات التأمين لمعرفة مدى نجاح شركة التأمين مالياً. كما أوضحت هذه الدراسة أنه يترتب على الاتحاد تكلفة عند تطبيق تلك الأنظمة في حدودها الدنيا، وأوردت الدراسة قيام الكونغرس الأمريكي بزيادة تكلفة هذه الأنظمة في مجال التأمين، بحيث يضمن ذلك تقييم الملاءة المالية لشركة التأمين، وتوصلت إلى ضرورة وجود مقياس لمراقبة قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وطرحت فكرة مناقشة الحركات الأخيرة لزيادة تكلفة الاتحاد لأنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في صناعة التأمين.

**ما يميز هذا البحث:** يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في مجتمع البحث، حيث تم التطبيق على الشركة المتحدة للتأمين من عام 2008-2019، وأيضاً في متغيرات البحث المستقلة والتابعة، ففي الدراسات السابقة تم التركيز على هامش الملاءة المالية. أما في هذا البحث تم التركيز على مدى الالتزام بالملاءة المالية.

#### 8. مفهوم الملاءة المالية:

جاء مفهوم الملاءة المالية ليحدد مدى توفر المصادر المالية اللازمة لشركات التأمين لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها وبالوقت المناسب. تتعدد المفاهيم المختلفة للملاءة المالية نظراً لتطور الفكر الرقابي عبر السنوات الأخيرة، ويمكن التعرف على مفهوم الملاءة المالية من خلال وجهات النظر التالية:

في المفهوم الاقتصادي العام تعرف الملاءة المالية "بمقدرة الأنشطة الاقتصادية على تجاوز مطلوباتها اعتماداً على موجوداتها فالمشروع الاقتصادي المليء هو الذي تفوق موجوداته كافة مطلوباته والتزاماته (طعيمة، 2002، ص19).

أما في مجال التأمين فهناك تعريفات عديدة وأهمها:

عرفها أحد المختصين بالتأمين بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيد استحقاقها، وفي صناعة التأمين تعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعة التأمين، ويعبر عنها بتوفر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات. (Rejda, 2014, p33).

تهدف الملاءة المالية إلى إعطاء إنذار مبكر للشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الإشراف، وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي، فهي ضمان ونجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية. (حسن، 2011، ص369). وبالتالي فإن الملاءة المالية تعني وجود المالي الكافي لمواجهة الالتزامات المتوقعة. (Lodewijk, 2015, p11).

**9. أهمية الملاءة المالية:**

إن السلعة التي يتم التعامل بها بيعاً وشراءً في مجال التأمين هي سلعة غير منظورة فهي وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنياً بمدة معينة، وقد لا يتحقق خلالها، وفي الأحوال جميعها لا يمكن معرفة حدوثه، وعلى هذا يجب أن تُعرف ملاءة شركة التأمين عند التعاقد، وأيضاً يجب التحقق من استمرار هذه الملاءة في المستقبل. (طعيمة، 2002، ص298). فهي حماية لمصالح حملة وثائق التأمين، وذلك بالوفاء بمسئولياتهم في أوقاتها المحددة. ويعتبر قوة ومثانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية: (عيد أبوبكر، 2011، ص25).

أ- حاملو وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها في وثيقة التأمين.

ب- المستثمرون أو حاملو الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة.

ت- الموظفون في الشركة الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم.

ث- متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم الإدارة العليا في الشركة، ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل.

ج- معيدو التأمين الذين يتأثرون بصعوبة في جمع أقساط إعادة التأمين.

**10. العوامل المؤثرة في رسم السياسات الاكتتابية لشركات التأمين:**

تكمن المشكلة الجوهرية في صناعة التأمين في ضعف الجوانب التسويقية والإدارية والتقنية كأساس لعمل شركات التأمين، والسياسات الاكتتابية لهذه الشركات تتأثر بعوامل عديدة: (علوان، وكاطم، 2016، ص442).

1. الضوابط التي تضعها هيئات الرقابة والإشراف على أعمال التأمين بهدف المراقبة والتأكد من كفاية الملاءة المالية للشركات العاملة في السوق واحتياطياتها وقنوات استثماراتها ومن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم إضافة إلى مراجعة تعريفات الأسعار وتوحيد عقود التأمين وفحص الشروط التي ترد فيها لرفع المحجف منها وإعادة صياغة بنود الاتفاقيات مع معيدي التأمين وتعديل أي منها عند الضرورة.

2. الطاقة الاكتتابية الاستيعابية الفعلية والتي تمثل أكبر مبلغ تأمين لخطر واحد يمكن للمؤمن أن يكتب به دون الرجوع لمعيد التأمين، ومجموع الأقساط المخطط اكتتابها في ظل رقم إجمالي حقوق المساهمين، وهيئات الرقابة والإشراف تهتم بدراسة النسبة بين صافي الأقساط المكتتبه المحتفظ بها بعد احتساب إعادة التأمين الصادرة بالكامل وبين حقوق المساهمين، مع العلم أن الطاقة الاستيعابية المسموح بها تساوي أربعة أضعاف إجمالي حقوق المساهمين.

3. حجم المحفظة ومدى توافر العدد الكافي من الوحدات المتماثلة المطلوب تأمينها من حيث نوعها ودرجة الخطر وطريقة انتشارها مالياً وجغرافياً، فكلما زاد الحجم كان تعرض الشركة للتقلبات الحادة أقل قلة المتوفر من دراسات السوق لمعرفة احتياجات ورغبات واتجاهات وعادات المستفيدين الحاليين والمرقبين الذين يمكن أن يكونوا هدفاً لترويج الخدمة التأمينية وتغطية ممتلكاتهم وبالأسعار التي تسهم في خلق الطلب على هذه الخدمات

4. تأثيرات المنافسة غير الفنية بين شركات التأمين وما ينتج عنه من تركيز الاهتمام على الجانب الإنتاجي على حساب الجانب الفني للخدمة والذي يدفع تلك الشركات العامة إلى مجارة غيرها والاكتتاب بأسعار دون المستوى المطلوب من أجل السيطرة على العملية الإنتاجية في ظل ضعف الرقابة على إجراءات الاكتتاب وهو أمر يستوجب قيام شركة إعادة التأمين باعتبارها الجهة التي تقوم بتنظيم وإدارة الاتفاقيات لهذه الشركات بتفعيل رقابتها على العمليات الاكتتابية المسندة إليها وحث الشركات المسندة على تقويم جوانبها السلبية وخاصة تلك الشركات الجديدة أو حتى الحديثة النشأة.

5. حجم الموارد البشرية المتوفرة وذات الخبرة الفنية والتدريب المتخصص ومدى توافر العناصر الإدارية المنقرغة لإدارة أنشطة الاكتتاب، ومقدار الاهتمام الذي توليه الإدارات العليا بمراجعة السياسات التدريبية وتطوير آليات التدريب الذي يساهم جذريا في تعظيم العائد أو تقليل الخسائر.
6. درجة التشدد في نوع وشروط وتكلفة تغطيات الإعادة وحدود الاحتفاظ عند التعامل مع شركات إعادة التأمين المحلية أو العالمية وبما يتناسب مع حجم الأقساط أو مع مقدار رأس المال والفائض أو مع أرصدة الأصول السائلة، وكذلك الخدمات الاستشارية التي يقدمها المعيد القائد للاتفاقية للشركات المسندة كتدريب الكوادر والتعريف بمستجدات العمل في السياسات الاكتتابية في السوق الدولية حسب نوع التأمين وأعطيته.
7. تردي وعدم استقرار الحالة الأمنية المحلية ولفترات طويلة نسبيا والذي يؤدي تدريجيا إلى انسحاب عدد كبير من أصحاب المصالح الصناعية والتجارية وهجرة رؤوس الأموال ومن ثم ينتج عنه تراجع كبير في الاكتتاب بوثائق التأمين الجديدة أو المجددة مع زيادة متصاعدة في المصاريف الإدارية بفعل تأثيرات التضخم النقدي.
8. حجم وعدد منافذ تقديم الخدمات التأمينية والتوزيع الجغرافي للفروع في المحافظات وحدود صلاحياتها في الاكتتاب بالأخطار أو بمبالغ التأمين الكبيرة، وطرق البيع المتبعة سواء بواسطة الموظفين أو المنتجين أو الوسطاء أو بالتسويق الإلكتروني.

### 11. نظام الملاعة في سورية:

صدر المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 الناظم لأعمال التأمين في سورية، وقد ألزم نظام هامش الملاعة في شركات التأمين السورية الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين بالقرار رقم /210/ لعام 2008 في المادة العاشرة منه بتطبيق مؤشرات الملاعة وحدد القرار ضرورة تطبيق هذه المؤشرات في السنوات الأربعة الأولى من عمل الشركة فقط. ويوضح الجدول الآتي قوانين مؤشرات الملاعة المالية: (موقع هيئة الإشراف على التأمين).

## الجدول رقم (1): قوانين مؤشرات الملاءة المالية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين.

مؤشرات الملاءة المالية	البيان
المؤشر الأول يحسب كما يلي: $100 \times \frac{\text{صافي الأقساط}}{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}$	يهدف المؤشر الأول بيان حجم الأقساط الصافية كالتزام وما يقابلها من رأس المال والاحتياطيات الرأسمالية، ويعكس مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية في الأجل القصير، كما يعطي مؤشر عام عن اتجاهات الإدارة بالنسبة لسياسة الاحتفاظ وإعادة التأمين، وينبغي ألا تزيد هذه النسبة عن 250%، حيث كلما زادت هذه النسبة زاد تعرض شركة التأمين للخطر.
المؤشر الثاني يحسب كما يلي: $100 \times \frac{\text{أقساط إعادة التأمين الصادرة}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}$	تقيس هذه النسبة مدى اعتماد شركة التأمين على إعادة التأمين، حيث إنه من المفروض أن تتبع الشركة سياسة إعادة تناسب ظروفها ووضعها المالي بعد دراسة معمقة للأقساط المكتتب بها، وبما لا يتعارض مع التعليمات الصادرة بخصوص إعادة التأمين من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سورية، وقد نصّ نظام الملاءة الخاص بشركات التأمين السورية على أنه يجب ألا تزيد قيمة هذا المؤشر عن 75% وبحيث لا يدخل في حساب هذا المؤشر تأمين السيارات بشقيه الإلزامي والتكميلي، كما يستثنى من حجم الأقساط المعتمدة أقساط وثائق الواجهة الـ (Fronting) الموافق عليها من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سورية.
المؤشر الثالث يحسب: $100 \times \frac{\text{المخصصات الفنية}}{\text{الموجودات المتداولة}}$	يهدف هذا المؤشر إلى التأكد من توفر سيولة كافية لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها الفنية، ويوضح قدرتها على الاستجابة السريعة لسداد التعويضات والالتزامات لحملة الوثائق، ويجب أن تكون قيمة المؤشر أقل من 100% وذلك لقرار هيئة الإشراف على التأمين السورية.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين هيئة الإشراف على التأمين.

## 12.مقاييس الخطر القائمة على أساس الأداء المالي:

تختلف مقاييس الخطر القائمة على أساس التحليل المالي عن مقاييس الخطر القائمة على أساس الأداء المالي في أن الأخيرة تعتمد على أنظمة قائمة بحد ذاتها وليس نسب معينة مقترحة من قبل هيئات الإشراف على التأمين أو الهيئات النازمة لشركات التأمين.(الزرير، الحبشي، 2015، ص319).

فيما يلي نوضح بشيء من التفصيل كيفية حساب نسبة حجم أخطار إعادة التأمين مع بيان الحدود المقبولة لها. لكن أولاً يجب توضيح ماهي عملية إعادة التأمين وما هو الهدف منها. حيث يُعرف عقد إعادة التأمين بأنه اتفاق بين المؤمن المباشر (شركة التأمين) ومعيد التأمين (شركات إعادة) بمقتضاه يتعهد معيد التأمين بأن يتحمل جزءاً من التزام المؤمن المباشر والذي يتمثل في التعويض، على أن يقوم المؤمن المباشر بدفع جزء من القسط إلى معيد التأمين، ويسمى هذا الجزء من القسط بقسط إعادة التأمين. وعرفها آخرون بأنها عقد تقوم بموجبه شركة التأمين بنقل جزء من الأخطار التي تعهدت بتأمينها إلى شركة إعادة التأمين وتلتزم بمقتضاه بدفع حصة من

أقساط التأمين المستحقة لها من المستأمنين لشركة الإعادة مقابل التزامها بتحمل حصة من المطالبات وفق الاتفاقية الموقعة بينهما. (SINHA,2011,P21)

### 1. أخطار إعادة التأمين:

تتمثل مخاطر إعادة التأمين بانخفاض احتفاظ شركة التأمين من الأعمال المكتتب بها وتحويل جزء كبير منها الى معيد التأمين وتقاس بنسبة الإعادة كما يلي:

$$\text{نسبة الإعادة} = \frac{\text{أقساط إعادة التأمين}}{\text{إجمالي الأقساط المكتتبه}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين ونسبة الأقساط التي احتفظت بها الشركة لنفسها، والمفروض أن ترسم الشركة سياسة الاحتفاظ والإعادة بما يتناسب مع ظروفها ووضعها المالي وبما يحقق أهدافها. وبناءً على القرارات الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين يجب ألا تزيد هذه النسبة عن 50%، فارتفاع هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ شركة التأمين بالأقساط وزيادة اعتماد الشركة على شركات الإعادة مما يؤدي إلى تعرضها للمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب. وبالعكس انخفاض هذه النسبة يؤدي إلى الاحتفاظ بالمزيد من الأقساط والتخفيف من أخطار إعادة التأمين. (الحميدي، حسين، 2015، ص128).

### لمحة عن الشركة المتحدة للتأمين:

تعدّ الشركة المتحدة للتأمين UIC واحدة من أبرز شركات التأمين الرائدة في سورية حيث حصلت على الترخيص الأول من هيئة الإشراف على التأمين لمزاولة أعمال التأمين في منتصف العام 2006. تأسست على يد مجموعة من رجال التأمين والأعمال السوريين والعرب برأسمال قدره 1.593.750.000 ليرة سورية مدفوع بالكامل، وباشرت أعمالها كأول شركة تأمين خاصة في سورية. حققت الشركة المتحدة للتأمين ومنذ انطلاقتها وحتى اليوم ازدياداً كبيراً في حجم أعمالها وأرباحها في إطار سعيها للارتقاء بالتأمين والوعي التأميني في سورية من خلال نشر ودعم مجموعة من الخدمات التأمينية وتنوع محفظتها التأمينية. أظهر التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية لعام 2019 أن الشركة المتحدة للتأمين جاءت في المرتبة الثانية بعد المؤسسة العامة للتأمين من حيث العدد الإجمالي للوثائق الصادرة عنها بلغت 20.417 وثيقة تأمين بنسبة عن الإجمالي 15%. وبنسبة نمو عن 17% عن العام السابق. تم حساب هذه النسب لشركة المتحدة للتأمين بعد استخراج البيانات الأولية لحساب النسبة والجدول الآتي يوضح قيم مؤشرات للملاءة المالية ونسبة الإعادة كما يلي:

الجدول رقم (2): قيم مؤشرات الملاءة المالية وعدد المؤشرات الملزمة وحجم أخطار إعادة التأمين للشركة المتحدة للتأمين.

الأعوام	مؤشر 1	مؤشر 2	مؤشر 3	الصفة	أخطار الإعادة
2008	54	85	39	غير ملتزمة	46
2009	51	74	49	ملتزمة	43
2010	47	122	106	غير ملتزمة	55
2011	43	104	107	غير ملتزمة	51
2012	37	82	115	غير ملتزمة	45
2013	26	67	113	غير ملتزمة	40
2014	33	21	90	ملتزمة	17
2015	26	39	40	ملتزمة	28
2016	26	47	78	ملتزمة	32
2017	35	56	58.4	ملتزمة	36
2018	25	59	49	ملتزمة	37
2019	34	55	58.9	ملتزمة	35

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات القوائم المالية الختامية للشركة المتحدة للتأمين.

من الجدول السابق، نلاحظ أن قيم المؤشر الأول للملاءة المالية كانت ملتزمة جميعها ضمن الحد المقبول لا تزيد عن 250%، بينما قيم المؤشر الثاني للملاءة المالية يوجد أربعة قيم غير ملتزمة تجاوزت الحد المقبول في الأعوام 2008-2010-2011-2012، فكانت النسب تفوق 75%. وهذا عائد إلى ارتفاع أقساط إعادة التأمين. وكذلك الأمر لقيم المؤشر الثالث هناك أربعة قيم غير ملتزمة تجاوزت الحد المقبول من عام 2010 لغاية 2013، حيث بدأت النسب بالارتفاع من 39% في عام 2008 إلى 49% في عام 2009، إلا أن الارتفاع للنظر هو الارتفاع الكبير الذي تجاوز الحد المقبول لقيمة المؤشر الثالث في الأعوام 2010 و2011 و2012 و2013، السبب يعود إلى انخفاض قيمة الموجودات المتداولة في عام 2010 عما كانت عليه في عام 2009، وهذا ناجم عن ارتفاع مبلغ الودائع لدى المصارف لمدة أكثر من سنة خلال الفترة 2009-2013. الأمر الذي أدى إلى انخفاض مبلغ الموجودات المتداولة في تلك الفترة بشكل كبير، ومن جهة أخرى زاد مبلغ المخصصات الفنية أيضاً خلال الفترة 2009-2013، وهذا كله أدى إلى تجاوز قيمة المؤشر في هذه الأعوام للحد المقبول المحدد من قبل هيئة الإشراف على التأمين في سورية (التقرير السنوي لعام 2013). تبين أن الشركة المتحدة للتأمين كانت في 5 سنوات من أعوام الدراسة غير ملتزمة بشكل كامل بمؤشرات الملاءة المالية الثلاثة هذه الأعوام هي عام 2008 وهي سنة التأسيس، وفي الأعوام (2010-2011-2012-2013) بسبب الحرب على سورية.

بالنسبة لمؤشر أخطار إعادة التأمين يعبر عن مدى اعتماد شركة التأمين على معيدي التأمين، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما وجدت الشركة نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين، وبالتالي ترتفع حجم أخطار إعادة التأمين. نلاحظ أن أغلب قيم مؤشر مخاطر إعادة التأمين المتمثلة بنسبة الإعادة في الشركة المتحدة كانت ملتزمة بالمدى المقبول أقل من 50%، باستثناء نسبتين كانت أكبر من 50%، وهما في عامي 2010-2011، لارتفاع أقساط إعادة التأمين المحولة إلى شركات الإعادة ارتفعت من 451 مليون ليرة سورية إلى 608 مليون ليرة سورية، إضافة إلى عدم الالتزام بمؤشرات الملاءة المالية الثاني والثالث في هذين العاميين.

## اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على النسب المالية لمتغيرات البحث المحسوبة من خلال إجراء تحليل الانحدار البسيط لدراسة أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع من خلال استخدام برنامج SPSS بعد إدخال بيانات المتغيرات المدروسة المتعلقة بالشركة المتحدة للتأمين خلال الفترة المدروسة.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجات الالتزام بالمؤشر الأول للملاءة المالية في أخطار إعادة التأمين. بعد إدخال قيم المؤشر الأول للملاءة المالية ( $X_1$ ) الملتزمة فقط واستبعاد القيم غير الملتزمة كما في الملحق رقم (2) وحجم أخطار إعادة التأمين ( $Y$ ) ظهرت الجداول الآتية:

الجدول رقم (3): ملخص النموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.618	0.382	0.320	8.55449

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم /3/ ملخص لنموذج الانحدار حيث يبين الجدول قيمة معامل الارتباط  $R=0.618$ ، وقيمة معامل التحديد  $R^2=0.382$  والذي يعني بأن المتغيرات المستقلة التفسيرية (بالمؤشر الأول للملاءة المالية) استطاعت أن تفسر 38.2% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع حجم أخطار إعادة التأمين والباقي يعود إلى متغيرات أخرى، وأخيراً يظهر الجدول الخطأ المعياري للنموذج التقديري.

الجدول رقم(4): جدول تحليل التباين

ANOVA <sup>a</sup>					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	452.457	1	452.457	6.183	.032 <sup>b</sup>
Residual	731.793	10	73.179		
Total	1184.250	11			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم /4/ تحليل التباين لنموذج الانحدار حيث يبين قيمة الاختبار  $F=6.183$  وبدرجة معنوية 0.032 أصغر من 5% أي أن نموذج الانحدار ملائم للدراسة (معنوي).

الجدول رقم(5): جدول المعاملات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Constant	15.937	9.501		1.677	.124
Solvency	.626	.252	.618	2.487	.032

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (5) المعاملات، قيمة معامل درجة الالتزام بالمؤشر الأول للملاءة المالية حيث بلغت 0.626 عند مستوى معنوية 0.032 وهي أصغر من 5%، والعلاقة طردية، أي كلما ارتفعت درجة الالتزام بالمؤشر الأول للملاءة المالية بمقدار 0.626 درجة ارتفعت حجم أخطار إعادة التأمين بمقدار درجة واحدة. وبالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار بين حجم إعادة التأمين والمتغير المستقل على الشكل الآتي:

$$Y=15.937+ 0.626 (X_1)$$

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجات الالتزام بالمؤشر الثاني للملاءة المالية في أخطار إعادة التأمين. بعد إدخال قيم المؤشر الثاني للملاءة المالية ( $X_2$ ) الملتزمة فقط واستبعاد القيم غير الملتزمة كما في الملحق رقم (3) وحجم أخطار إعادة التأمين (Y) ظهرت الجداول الآتية:

الجدول رقم (6): ملخص النموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.994 <sup>a</sup>	0.987	0.985	0.98501

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم /6/ ملخص لنموذج الانحدار حيث يبين الجدول قيمة معامل الارتباط  $R=0.994$ ، وقيمة معامل التحديد  $R^2=0.987$  والذي يعني بأن المتغيرات المستقلة التفسيرية (بالمؤشر الثاني للملاءة المالية) استطاعت أن تفسر 98.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع حجم أخطار إعادة التأمين والباقي يعود إلى متغيرات أخرى، وأخيراً يظهر الجدول الخطأ المعياري للنموذج التقديري.

الجدول رقم (7): جدول تحليل التباين

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	452.179	1	452.179	466.050	.000 <sup>b</sup>
Residual	5.821	6	.970		
Total	458.000	7			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم /7/ تحليل التباين لنموذج الانحدار حيث يبين قيمة الاختبار  $F=466.050$  ودرجة معنوية 0.000 أصغر من 5% أي أن نموذج الانحدار ملائم للدراسة (معنوي).

الجدول رقم(8): جدول المعاملات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Constant	8.258	1.220		6.769	0.001
Solvency	0.483	0.022	0.994	21.588	0.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (8) المعاملات، قيمة معامل درجة الالتزام بالمؤشر الثاني للملاءة المالية حيث بلغت 0.483 عند مستوى معنوية 0.000 وهي أصغر من 5%، والعلاقة طردية، أي كلما ارتفعت درجة الالتزام بالمؤشر الثاني للملاءة المالية بمقدار 0.483 درجة ارتفعت حجم أخطار إعادة التأمين بمقدار درجة واحدة. وبالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار بين حجم إعادة التأمين والمتغير المستقل على الشكل الآتي:

$$Y=8.258+ 0.483 (X_2)$$

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجات الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية في أخطار إعادة التأمين.

بعد إدخال بيانات المؤشر الثالث للملاءة المالية  $X_3$  الملتزمة فقط واستبعاد القيم غير الملتزمة كما في الملحق رقم (4) وحجم أخطار إعادة التأمين (Y) ظهرت الجداول الآتية:

الجدول رقم (9): ملخص النموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.713 <sup>a</sup>	0.509	0.427	6.81619

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم /9/ ملخص لنموذج الانحدار حيث يبين الجدول قيمة معامل الارتباط  $R=0.713$ ، وقيمة معامل التحديد  $R^2=0.509$  والذي يعني بأن المتغيرات المستقلة التفسيرية (بالمؤشر الثالث للملاءة المالية) استطاعت أن تفسر 50.9% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع حجم أخطار إعادة التأمين والباقي يعود إلى متغيرات أخرى، وأخيراً يظهر الجدول الخطأ المعياري للنموذج التقديري.

الجدول رقم (10): جدول تحليل التباين.

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	288.737	1	288.737	6.215	0.047 <sup>b</sup>
Residual	278.763	6	46.460		
Total	567.500	7			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم /10/ تحليل التباين لنموذج الانحدار حيث يبين قيمة الاختبار  $F=6.215$  وبدرجة معنوية 0.047 أصغر من 5% أي أن نموذج الانحدار ملائم للدراسة (معنوي).

الجدول رقم (11): جدول المعاملات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Constant	54.852	8.609		6.372	0.001
Solvency	-0.357	0.143	-0.713	-2.493	.047

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (11) المعاملات، قيمة معامل درجة الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية حيث بلغت -0.357 عند مستوى معنوية 0.047 وهي أصغر من 5%، والعلاقة عكسية، أي كلما ارتفعت درجة الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية بمقدار 0.357 درجة انخفضت حجم أخطار إعادة التأمين بمقدار درجة واحدة. وبالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار بين حجم إعادة التأمين والمتغير المستقل على الشكل الآتي:

$$Y=54.852- 0.357 (X_3)$$

#### النتائج:

1. تعرض الشركة المتحدة لأخطار إعادة التأمين في عامي 2010-2011، بسبب ارتفاع أقساط إعادة التأمين حيث بلغت نسبة الإعادة أكثر من 50%.

2. إن قدرة الشركة على تحمل الخسائر وهو ما يعرف بالمؤشر الأول للملاءة المالية يتناسب طردياً مع حجم أخطار إعادة التأمين بمعنى كلما التزمت الشركة أكثر بتحمل الخسائر كلما زاد الاكتتاب لدى الشركة الأمر الذي ينجم عنه تحمل المزيد من الأعباء ويؤدي إلى زيادة أخطار الإعادة.
3. إن مدى اعتماد الشركة المتحدة على شركات الإعادة يؤثر طردياً في أخطار إعادة التأمين أي كلما التزمت الشركة بالاعتماد على شركات الإعادة (المؤشر الثاني للملاءة المالية) أكثر ارتفعت حجم أخطار إعادة التأمين.
4. إن الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية الذي يتمثل في مدى توفر سيولة كافية بالنسبة لمخصصاتها الفنية يؤثر عكساً في حجم أخطار إعادة التأمين، وذلك نتيجة لتوفر مخصصات فنية كافية لمواجهة تلك الأخطار.

#### التوصيات:

1. ضرورة الالتزام بمؤشرات الملاءة المالية ضمن الحدود المقبولة وفق القرار /210/ لعام 2008 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين، لما لها من تأثير في الحد من أخطار إعادة التأمين.
2. ضرورة خفض المؤشر الأول الذي يتمثل بمدى قدرة الشركة على زيادة الاكتتاب، عند ارتفاع أخطار إعادة التأمين.
3. التقليل من الاعتماد على شركات التأمين يخفف من أخطار إعادة التأمين. بمعنى خفض المؤشر الثاني للملاءة المالية الذي يتمثل بمدى اعتماد الشركة على شركات الإعادة.
4. ضرورة زيادة المخصصات الفنية لمواجهة أخطار إعادة التأمين.

#### المراجع باللغة العربية:

1. البلداوي، علاء ونادر، هدى(2012). قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية- دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية، مجلة المأمون، العدد(22)، ص:53-77.
2. حسن، عيسى، 2011- قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد4، ص:363-381.
3. الحميدي، نور وحسين، حساني(2015). استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية. مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص:119-131.
4. الزرير، رانيا، الجشي، محمد، 2015، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمي- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد: 37، العدد: 5، ص309-331.
5. العايب، عبد الرحمن، وهامل، دليلة، 2018-دراسة قياسية لأثر متغيرات الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية 2012-2016، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد2، ص:126-153.
6. علوان، أمل، وكاظم، كريم، 2016، واقع الاكتتاب بالتأمين من خطر الحريق دراسة مقارنة في شركتي التأمين الوطنية والعرقية العامة، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 20، ص:437-468.
7. عيد أحمد أبو بكر، 2011، إدارة أخطار شركات التأمين(أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء، ط1، عمان، ص367.
8. طعيمة، ثناء محمد، 2002، محاسبة شركات التأمين، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص348.

9. قندوز، عبد الكريم أحمد، والسهلاوي، خالد عبد العزيز، (2015). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد 10، آذار، ص 31-47.  
المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Fazzolari, Diane (2009). **Insurance company solvency: current monitoring measures and proposals for change**, Journale of London, PP1-7
2. National Association of insurance Commissioners, **Insurance Regulatory Information System (IRIS) Ratios Manual**,(2015). edition, United State of America, PP1-30
3. , Rejda, Mc.Namara 2014. **Principles of Risk Management and Insurance**,Twelfth Edition, USA, Pearson Education·P486.
4. Lodewijk Eikenhout ,Risk Management and Performance in Insurance Companies , Unpublished Master Thesis, University of Twente, 2015, p 3-77.  
<https://essay.utwente.nl/66625/>
5. SINHA , A, 2011- **Insurance Awareness Campaign , the National Council of Applied Economic Research**. Parisila Bhawan ,11, Indraprastha Estate, New Delhi India P 21  
المواقع الإلكترونية:

1. القوائم المالية للشركات التأمين منذ عام 2008 وحتى عام 2019. من الموقع الرسمي للهيئة الإشراف على التأمين <http://www.sisc.sy>
  2. الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية \_ [www.dse.sy](http://www.dse.sy).
  3. هيئة الإشراف على التأمين [www.sisc.sy](http://www.sisc.sy).
  4. التقرير السنوي لقطاع التأمين السوري لعام 2015 ص 19.
  5. التقرير السنوي لقطاع التأمين السوري لعام 2013، ص 17.
- الملحق رقم /1/ الخاص ببيانات الشركة المتحدة للتأمين.

الشركة	الأعوام	صافي الأقساط المكتتبه	حصة إعادة التأمين	اجمالي الأقساط	حقوق المساهمين
UIC	2008	522049026	444843948	966892974	964092797
UIC	2009	607697165	451048958	1058746123	994457802
UIC	2010	497754989.1	608367208.9	1106122198	1060074606
UIC	2011	475376958.4	494780099.6	970157058	1101940109
UIC	2012	414312065.2	338982598.8	753294664	1113300379
UIC	2013	289448467.8	192965645.2	482414113	1112205821
UIC	2014	378293299	77706002	455999301	1132657938
UIC	2015	396269174	154192964	550462138	1526330642
UIC	2016	525069029	246774765	771843794	2048031335
UIC	2017	708714003	394284922	1102998925	2018044709
UIC	2018	648236833	384529636	1032766469	2634686424
UIC	2019	902286307	495367514	1397653821	2615791706

الملحق رقم /2/ حجم أخطار إعادة التأمين ودرجات الالتزام بالمؤشر الأول للملاءة المالية.

الأعوام	مؤشر 1	أخطار الإعادة
2008	54	46
2009	51	43
2010	47	55
2011	43	51
2012	37	45
2013	26	40
2014	33	17
2015	26	28
2016	26	32
2017	35	36
2018	25	37
2019	34	35

الملحق رقم /3/ حجم أخطار إعادة التأمين ودرجات الالتزام بالمؤشر الثاني للملاءة المالية.

الأعوام	مؤشر 2	أخطار الإعادة
2009	74	43
2013	67	40
2014	21	17
2015	39	28
2016	47	32
2017	56	36
2018	59	37
2019	55	35

الملحق رقم /4/ حجم أخطار إعادة التأمين ودرجات الالتزام بالمؤشر الثالث للملاءة المالية.

الأعوام	مؤشر 3	أخطار الإعادة
2008	39	46
2009	49	43
2014	90	17
2015	40	28
2016	78	32
2017	58.4	36
2018	49	37
2019	58.9	35